

التحول الرقمي في التعليم بالمملكة العربية السعودية خلال جائحة كورونا وآثاره المستقبلية



إعداد

بدر العنزي

أولاً: مقدمة الدراسة

في المقدمة، التزمت بالتدرج المنهجي المعتمد من العام إلى الخاص، فبدأت باستعراض المفهوم العام للتحويل الرقمي، ثم انتقلت إلى توضيح أهمية أنظمة إدارة المشاريع الرقمية في سياق التحويل المؤسسي، وصولاً إلى تحديد موقع المشكلة في قطاع الطاقة الكهربائي السعودي، كما أبرزت أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية، وبيّنت الفائدة العلمية المتوقعة.

ألاحظ أن المقدمة افتقرت إلى خارطة بنيوية واضحة توضّح للقارئ هيكل فصول الرسالة وتسلسلها المنطقي، وهو ما يُعد ممارسة أساسية في المنهج الأكاديمي لتوجيه القارئ نحو مسار البحث، كما أن المقدمة رغم شمولها التحليلي، كانت أقرب إلى العرض التقريري منها إلى التحليل الإشكالي النقدي، وكان من الممكن إثراؤها بأسئلة تمهيدية تثير التفكير العلمي وتوضح منطلق الدراسة...

ثانيًا: تحديد مشكلة الدراسة

اتبعت في تحديد مشكلة الدراسة منهجية علمية دقيقة قائمة على تحليل الأدبيات السابقة والمقارنة بين الاتجاهات البحثية الحديثة، فتوصلت إلى أن أغلب الدراسات ركزت على إدارة المشاريع الرقمية من الناحية التقنية، في حين قلّت الدراسات التي تناولت أثر هذه الأنظمة على التحكم الفعلي بالمشاريع الكهربائية.

ومن هنا صغت مشكلة الدراسة بوصفها فجوة بحثية حقيقية تستحق التناول.

ورغم سلامة الخطوات التحليلية، إلا أنني أقر بوجود قصور في عرض الفجوة البحثية بصيغة صريحة وواضحة كما هو متعارف عليه في الأبحاث المحكمة، حيث اكتفيت بالإشارة إليها ضمناً دون تخصيص فقرة مستقلة تحمل عنوان “الفجوة البحثية”، وهذا النقص قلل نسبياً من وضوح الإضافة العلمية للدراسة في نظر القارئ الأكاديمي.

ثالثًا: صياغة أهداف الدراسة

اتبعت في بناء أهداف الدراسة منهجية SMART المعتمدة في البحوث الأكاديمية، بحيث جاءت الأهداف محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، واقعية، ومحددة زمنيًا، كما ارتبطت الأهداف بشكل مباشر بمشكلة الدراسة وأسئلتها، ووجهت جميع مراحل التنفيذ الميداني والتحليل الإحصائي.

ولكن على الرغم من سلامة بناء الأهداف، فإنني لاحظت بعد اكتمال البحث أن بعض الأهداف كان بالإمكان صياغته بلغة أكثر اختصارًا ووضوحًا، لتجنب التكرار بين الصياغة اللفظية للأهداف والفرضيات، خصوصًا عند الأهداف التي تم اختبارها لاحقًا بالتحليل الكمي..

رابعًا: الأسئلة والفرضيات

اتبعت في صياغة الفرضيات قاعدة الترابط المنهجي بين المتغيرات، بحيث تُشتق كل فرضية من سؤال بحثي محدد. كما حرصت على أن تكون الفرضيات قابلة للاختبار إحصائيًا باستخدام البيانات الكمية، مع تحديد الاتجاه الإيجابي أو السلبي للعلاقة بين المتغيرات.

إلا أنني أقر بأن هناك بعض الفرضيات التي كان من الممكن دمجها أو تبسيطها لتقليل التكرار، خاصة الفرضيات الفرعية ذات الصياغات المتشابهة، كما أنني لم أقم بإدراج إطار بياني أو جدول يربط الأهداف بالأسئلة والفرضيات، وهو ما كان سيظهر الاتساق المنهجي بصورة أوضح.

خامساً: الإطار النظري والدراسات السابقة

اعتمدت على عدد متنوع من المراجع العربية والأجنبية، وسعيت إلى بناء إطار نظري متكامل يشرح أبعاد أنظمة إدارة المشاريع الرقمية وتأثيرها في التحكم بالمشروعات. استخدمت التحليل الموضوعي لعرض المفاهيم الرئيسة وصياغة العلاقة النظرية بين المتغيرات.

لكن بالرغم من ذلك، أجد أنني وقعت في بعض القصور النقدي؛ فقد غلب على عرض الدراسات السابقة الطابع الوصفي أكثر من التحليلي، ولم أبرز بشكل كافٍ نقاط القوة والضعف في الدراسات السابقة، ولم أجري مقارنة ممنهجة بين الاتجاهات العربية والأجنبية. هذا القصور جعل الإطار النظري أقل عمقاً مما يمكن أن يكون عليه.

سادسًا: منهجية الدراسة وأدواتها

اتبعت المنهج الوصفي التحليلي نظرًا لملاءمته لطبيعة أهداف الدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم تصميمها وفق معايير علمية معتمدة، وتحكيمها من قبل متخصصين، ثم تطبيقها على عينة واسعة من العاملين في قطاع الطاقة، كما تم التأكد من صدق وثبات الأداة باستخدام معاملات كرونباخ ألفا والتحليل العاملي. ورغم جودة الإجراءات المنهجية، إلا أنني لم أقم بتوثيق خطوات اختيار العينة بشكل تفصيلي كافٍ، كما أن طريقة تحديد حجم العينة لم تُدعم بالمعادلات الإحصائية الدقيقة (مثل معادلة كوتشران أو مورغان)، وهذا القصور المنهجي قلل من الصرامة الكمية للدراسة..

سابعًا: تحليل البيانات وتفسير النتائج

اعتمدت في التحليل الإحصائي على برنامج SPSS، وقمت بعرض الجداول والاختبارات بطريقة منظمة، شملت المتوسطات، والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط، واختبارات الانحدار الخطي لتفسير العلاقات بين المتغيرات. كما حرصت على ربط النتائج النظرية بالتطبيقية بشكل متماسك.

إلا أنني أقر بأن التحليل التفسيري للنتائج لم يكن بالعمق المطلوب في بعض الفرضيات؛ إذ اكتفيت أحيانًا بالعرض العددي دون التوسع في تفسير دلالاته الإدارية أو الاستراتيجية، وهو ما جعل النقاش أقل ثراءً مما يمكن أن يكون عليه في الدراسات التطبيقية..

ثامناً: التوصيات والمقترحات

حرصت على أن تكون التوصيات مبنية مباشرة على نتائج التحليل الإحصائي، فصغتها بلغة تنفيذية واقعية، وأشارت إلى إمكانية تطبيقها في مؤسسات الطاقة. كما قدمت مقترحات مستقبلية لبحوث لاحقة.

لكن من أوجه القصور هنا أنني لم أقم بتصنيف التوصيات إلى مستويات (إدارية – تقنية – بحثية)، مما جعلها تبدو متداخلة نسبياً. وكان من الأفضل أيضاً ربط كل توصية بالنتيجة الإحصائية التي بُنيت عليها بشكل أكثر صراحة..

تاسعًا: التوثيق والملاحق

اتبعت أسلوب التوثيق العلمي (APA) في جميع الإحالات والمراجع، وحرصت على دقة النقل، وإرفاق الملاحق الداعمة

مثل أداة الاستبانة ونموذج التحكيم.

إلا أنني لاحظت أن بعض الإحالات لم تُدرج في قائمة المراجع النهائية رغم ورودها في المتن، والعكس في بعض

المواضع، مما يدل على قصور في المراجعة النهائية للتوثيق..



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

